البنك الدولي يتوقع تعافٍ الاقتصاد الروسي قريباً

موسكو: جيشنا يتنقل في البلاد كما يريد وقد نضطر للتجاوب العسكري مع خطط الناتو

صرح المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، أمس الإثنين، بأن الجيش الروسي ينتقل في روسيا الاتحادية وفقاً لما يراه مناسباً، وفي الأماكن التي يراها مناسبة.

وقال المتحدث الروسي للصحفيين رداً على طلب التعليق على تقارير تزعم بأن وحدات عسكرية روسية تتحرك في جميع أنحاء منطقة روستوف بلوحات معدنية مخفية: «لم يتجول أحد ولا يتجول، والجيش الروسي يتحرك على الأراضي الروسية في الاتجاهات التي يعتبرها ضرورية وهو يعتبر أنه من الضروري ضمان الأمن والأمن الموثوق به لبلدنا، وهذا ينبغي ألا يسبب أدنى قلق لأي شخص».

وتابع بيسكوف إن «روسيا لا تمثل تهديداً لأي من دول العالم بما فيها أوكرانيا، لكنها حريصة على أمنها».

وكانت روسيا حذرت حلف شمال الأطلسي «الناتو» من إرسال قوات لمساعدة أوكرانيا، إذ قال المتحدث باسم الكرملين، إن روسيا سوف تتخذ «إجراءات إضافية، إذا أقدم الناتو على مثل تلك الخطوة».

وزعم مسؤول في حلف شمال الأطلسي لوكالة «رويترز» أن روسيا تقوض الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة التوترات في شرق أوكرانيا، وأن سفراء الحلف اجتمعوا يوم الخميس لمناقشة الموقف، مضيفاً: «الحلفاء قلقون حيال الأنشطة العسكرية ذات النطاق الواسع لروسيا داخل وحول أوكرانيا».

على خط موازٍ، أعلنت وزارة الخارجية الروسية، أمس الإثنين، أن موسكو قد تعزز وسائلها الخاصة بالتجاوب مع التهديدات الناجمة عن خطط الناتو لإنشاء ترسانة من الصواريخ الأرضية المتوسطة والقصيرة المدى.

وقالت المتحدثة باسم الوزارة، ماريا زاخاروفا، في بيان:

جندي من جمهورية دونيتسك الشعبية بالقرب من خط الانفصال عن القوات المسلحة الأوكرانية جنوب مدينة دونيتسك (رويترز – أرشيف)

«سنستمر في متابعة الخطوات العملية المتعلقة بإنشاء ترسانة من الصواريخ الأرضية المتوسطة والقصيرة المدى من قبل الأميركيين وحلفائهم في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار نيات بريطانيا التي أعلنت عنها».

وتابع البيان: «لا يعني ذلك إطلاقاً أننا نغلق الباب أمام الحوار وتحكم إغلاقه، لكننا لا نستبعد أن تجد روسيا نفسها مضطرة في الظروف الراهنة لتركيز جهودها على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالتجاوب العسكري التقني على التهديدات الصاروخية الناشئة».

إلى ذلك، كشف مسؤول قطاع الإنتاج الحربي في روسيا أن بلاده بصدد صناعة أسلحة فرط صوتية جديدة.

وكانت روسيا قد صنعت أسلحة صاروخية فائقة السرعة لا مثيل لها في العالم، وتحمل هذه الأسلحة أسماء «أفانغارد» و«تسيركون» و«كينجال».

وقال ألكسندر ليونوف، رئيس مصنع «ماشينوستروينيه» الذي ينتج الأسلحة الصاروخية، للصحفيين إن ما يعرف بأسماء «أفانغارد» و«تسيركون» و«كينجال» تقف وراءها سلسلة كاملة من أنظمة الأسلحة التي تشهد تطوراً.

وأكد ليونوف حسبما ذكرت «سبوتنيك»، أنه لا يستطيع أحد في العالم أن يصنع صواريخ أسرع مما صنعته روسيا، مثل رأس الصواريخ المدمر «أفانغارد» الذي يستطيع أن يطير إلى الهدف المزمع تدميره بعد أن ينقصّ عن الصاروخ، بسرعة تعادل ٢٧ ضعف سرعة الصوت، أي حوالي ٣٣ ألف كيلومتر في الساعة.

وأشار رئيس المصنع التابع لشركة الأسلحة الصاروخية التكتيكية إلى أنه لا داعي لإنشاء ما يفوق هذه السرعة، ولهذا فإن العمليات التطويرية التي تخضع لها الأسلحة فرط الصوتية هي تطوير إمكانيات أخرى مثل إمكانية اجتياز الدفاعات الجوية المضادة للصواريخ أو تطوير نظام التصويب وتوجيه الصواريخ، مضيفاً أنه لا يفشي سراً عندما يقول إن روسيا تتقدم على باقي العالم في مجال التكنولوجيات فرط الصوتية.

وأعلن مسؤول قطاع صناعة الصواريخ أمام الصحفيين عن تطوير صاروخ «أو إر-١٠٠٠»أن أو تي تي خاء، وهو صاروخ بالستي عابر للقارات من الصواريخ التي تملكها قوات الصواريخ الاستراتيجية الروسية. وتهدف العملية التطويرية إلى إطالة أمد خدمة هذه الصواريخ التي يسميها حلف شمال الأطلسي بـ«إس إس-١٩ ستيليتو».

على صعيد آخر، قال خبراء من البنك الدولي: إن الاقتصاد الروسي سوف يتعافى من الأزمة بشكل أسرع مما كان متوقعاً، بناء على محركات النمو في البلاد.

ووفقاً للبنك الدولي، سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ بنسبة ٢,٩ في المئة و ٢,٢ في المئة على التوالي.

وأضاف التقرير «سيكون للعقوبات الغربية الجديدة تأثير سلبي في القطاع المصرفي، ما قد يؤدي إلى تقليل دخل المؤسسات المالية.

ويعتقد البنك الدولي أن مستوى الفقر في البلاد سينخفض مقارنة بالعام الماضي، لكنه حتى عام ٢٠٢٢ سيتجاوز مؤشرات ما قبل الجائحة.

وكالات

القضاء يتهم نتنياهو باستخدام سلطته «بشكل غير مشروع»

بعد بدء الجلسة الأولى من مرحلة الإثباتات وتقديم الأدلة ضمن محاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، اتهم القضاء الأخير بأنه استخدم سلطته «بشكل غير مشروع».

وقالت المدعية العامة الإسرائيلية، ليئات بن آري، إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو استخدم سلطته «بشكل غير مشروع في إطار سعيه لتبادل المنفعة مع أقطاب الإعلام».

وأشارت المدعية العامة مع بدء المرافعات حسب موقع «المايدين» إلى أن رئيس الوزراء استخدم «السلطة الحكومية الواسعة الموكلة إليه للحصول على منافع غير لائقة من مالكي وسائل الإعلام الرئيسة في إسرائيل، من أجل تعزيز قضاياه الشخصية».

ووصل رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أمس الإثنين، إلى المحكمة المركزية بالقدس الشرقية المحتلة للمثول أمامها في الجلسة الأولى من مرحلة الإثباتات وتقديم الأدلة ضمن محاكمته بقضايا فساد انطلقت في أيار الماضي.

واعتباراً من أمس الإثنين سوف تستمع المحكمة للشهادات والأدلة التي اعتمدت عليها النيابة العامة في تقديم لائحة اتهام بجرائم الرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال ضدّ نتنياهو، حسب صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية.

وبالتزامن مع انعقاد الجلسة، تظاهر العشرات من الإسرائيليين ضد نتنياهو خارج المحكمة.

المتظاهرون حملوا شعارات وصفت نتنياهو بـ«المجرم»، ونددوا بسياسات حكومته.

وكانت وسائل إعلام إسرائيلية قد أفادت بأن نتنياهو سيمثل أمام القضاة لدى استئناف محاكمته في المحكمة المركزية في القدس المحتلة، حين تنطلق مرحلة الاستماع إلى الأدلة.

من جهة أخرى، اتهم رئيس حزب «أمل جديد»، جدعون ساعر، نتنياهو «بالاستمرار في تقويض أسس «الدولة» ومؤسساتها» من خلال عدم تعيين وزير عدل دائم».

وفي تغريدة على «تويتر» اتهم ساعر أيضاً نتنياهو بتغليب مصالحه الشخصية على تلك «للدولة»، معتبراً أنه لا ينتمي إلى «المعسكر الوطني» بل العكس.

وبدوره، أعلن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» أنه يتعيّن على نتنياهو الإعلان عن أنه عاجز بشكل مؤقت عن القيام بمهامه، نظراً لحجم الدعاوى التي اتخذها مؤخراً بينها عدم تعيين وزير للعدل وأشخاص آخرين لتولي مناصب مهنية في المجال.

وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، كان قال في وقت سابق إنه يعتقد أن نتنياهو، بتحدر بـ«إسرائيل إلى حافة حرب أهلية، وربما أبعد من ذلك»، وأضاف: «أخشى أن يقود نتنياهو إسرائيل إلى حرب أهلية – حتى الآن من دون بنادق، لكن الأمر قد يتدهور، لأنه يستخف بنظم الحكم السليم والقانون».

وكالات

القوات العراقية تقضي على ٣٤ إرهابياً وتعتقل ٩٩ منذ بداية ٢٠٢١

قضت القوات العراقية على ٣٤ إرهابياً من تنظيم داعش واعتقلت ٩٩ آخرين في مناطق مختلفة من البلاد منذ بداية العام الجاري.

ونقل موقع «السومرية نيوز» عن جهاز مكافحة الإرهاب قوله في بيان إنه تم خلال العام الحالي «تنفيذ ١٠٩ عمليات ضد الإرهابيين أسفرت عن إلقاء القبض على ٩٩ إرهابياً من عصابات داعش في مناطق مختلفة من البلاد والقضاء على ٣٤ إرهابياً آخرين بعمليات نوعية مدقرة»، مشيراً إلى أن عناصر الجهاز تمكنوا من الوصول إلى عمق أوكار الإرهابيين في البيئات الجغرافية الصعبة بإسناد جوي نفذه الطيران الحربي التابع للجيش العراقي.

ولفت البيان إلى أن عمليات جهاز مكافحة الإرهاب الأخيرة شهدت جهداً استخباراتياً وتكتيكياً عالي المستوى أدى إلى تفكيك الخلايا التي تنتشر في المناطق الآمنة والوصول إلى العناصر غير المسجلين في قاعدة البيانات.

وتواصل القوات العراقية المشتركة ملاحقة فلول إرهابيي داعش في مختلف مناطق البلاد وألقت في وقت سابق أمس القبض على إرهابي خلال عمليتها الأمنية في محافظة نينوى شمال البلاد.

وبينت مديرية الاستخبارات العسكرية العراقية في بيان أمس تلقه موقع «السومرية نيوز» أن «مفارز شعبة المديرية تمكنت بالتعاون مع الفوج الثالث لواء المشاة من إلقاء القبض على متزعم فيما يسمى (جيش العسرة) الإرهابي بعد إيقاعه بكمين محكم في ناحية زمار غرب نينوى وهو من المطلوبين للقضاء بموجب مذكرة قبض وفق أحكام المادة ٤ إرهاب».

وكانت القوات العراقية قد ألقت القبض أول من أمس الأحد على ثلاثة إرهابيين من تنظيم «داعش» في محافظة الأنبار غرب البلاد.

وكالات

الأمير حمزة بن الحسين يعلن رفضه للالتزام بأوامر السلطات ويهدد بالتصعيد

بعد اتهامه بالتخطيط لتحركات انقلابية، أعلن الأمير حمزة بن الحسين الموضوع قيد الإقامة الجبرية في تسجيل صوتي رفضه للالتزام بأوامر السلطات.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية «فرنس برس» أن الأمير حمزة بن الحسين المتهم من السلطات بالاتصال بجهات خارجية من أجل «ضرب الاستقرار» في المملكة بأنه قال في تسجيل صوتي: «لن ألتزم بالأوامر».

وكان ولي العهد الأردني السابق أعد أنه غير مسؤول عن أي عملية انقلاب في البلاد، مستغرباً أن يؤدي انتقاده للسياسات في الأردن إلى احتجازه واعتقال حرسه الخاص.

وقال الأخ غير الشقيق للملك عبد الله الثاني في تسجيل صوتي أرسله إلى معارفه ووزعته المعارضة في البلاد أنه «سيصعد» تحركاته بعد منعه من أي نشاط ومطالبته بالتزام الصمت.

وذكر الأمير أنه بعد «سحب الحرس بالكامل، جاءني رئيس الأركان يهدد باسم مديري الأجهزة، وأنا سجلت كلامه ووزعته على معارفي في الخارج وأعلمي في حال حدث أي شيء» والآن بانتظار ما الذي سيفعلونه».

وأضاف: «أنا لن أتحرك لأنني لن أصعّد الآن، لكن أنا بالتأكيد لن ألتزم بمنعي من الخروج، والتغريد، والتواصل مع الناس، وبرؤية العائلة فقط، ويأتي رئيس أركان يقول لك هذا الكلام.. هذا الشيء غير مقبول بأي شكل من الأشكال، وحالياً ننتظر الفرج».

وكان وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أعلن عن وجود أشخاص حول الأمير حمزة «تربطهم صلات بجهات خارجية لتنفيذ مخطط خارجي»، كما تم رصد «ارتباطات بين شخص على تواصل مع زوجة الأمير حمزة وجهات خارجية».

واعتقلت السلطات الأردنية، مساء السبت ما بين ١٤ إلى ١٦ شخصاً بينهم رئيس سابق للديوان الملكي، وبيّنت التحقيقات أن تحركاتهم ونشاطاتهم «تمس مباشرة بأمن الوطن والمواطن»، وفق ما صرح الصفدي.

يذكر أن الأمير حمزة بن الحسين، من مواليد ٢٩ آذار ١٩٨٠، هو الابن الأكبر للملك الراحل الحسين من زوجته نور، والأخ غير الشقيق لملك الأردن الحالي عبد الله الثاني، وتولى ولاية العهد في المملكة في الفترة بين ٧ شباط ١٩٩٩ و٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٤.

وكالات

عباس إلى ألمانيا «لإجراء فحوصات» ولقاء ميركل

وزير الخارجية الفلسطيني يخاطب الرباعية الدولية لتمكين إجراء الانتخابات في القدس

وزارة الخارجية الفلسطينية (عن الإنترنت – أرشيف)

وجه وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، رسالة إلى أعضاء الرباعية الدولية الخاصة بالشرق الأوسط، حول ضرورة عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية في فلسطين، بما فيها القدس الشرقية.

وأطلع المالكي أطراف الرباعية وهم، أنطونيو غوتيريش أمين عام الأمم المتحدة، وسيرغي لافروف وزير خارجية روسيا، وأنتوني بلينكن وزير خارجية أميركا، وجوزيب بوريل وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، حسب موقع «روسيا اليوم»، على الخطوات الفعلية التي تمت حتى الآن للسير قدما في الانتخابات الفلسطينية، وجهود لجنة الانتخابات العامة في تحديث السجل الانتخابي، وأخيراً قبول القوائم الانتخابية الراغبة بالمشاركة في الانتخابات.

وأشار إلى أهمية عقد الانتخابات، وخاصة في مدينة القدس الشرقية وفقا للقانون الدولي، والاتفاقات الموقعة، وعملا بالانتخابات السابقة الرئاسية في (١٩٩٦ و٢٠٠٥)، والتشريعية في (١٩٩٦، و٢٠٠٦).

وشدد وزير الخارجية الفلسطيني على ضرورة تدخل الرباعية الفوري والسريع مع إسرائيل، لتمكين مشاركة المقدسيين في الانتخابات، ترشحاً وانتخاباً ودعاية، تماما كما شاركت القدس في الانتخابات السابقة.

وأضاف المالكي: إن المرسوم الرئاسي الفلسطيني جاء بناء على تفاهمات أساسها أن الانتخابات سوف تعقد في كل الأرض الفلسطينية، وفي القلب منها مدينة القدس الشرقية، وأن موقف القيادة الفلسطينية واضح وهو أن الانتخابات وفي الوقت لن تكون مقبولة.

وطالب المالكي أعضاء الرباعية بالتدخل السريع من أجل ضمان إجراء الانتخابات الفلسطينية، بما في ذلك في القدس الشرقية.

من جانب آخر جددت وزارة الخارجية الفلسطينية مطالبتها الأمين العام للأمم المتحدة بإضافة الاحتلال الإسرائيلي على قائمة الأمم المتحدة للجهات التي تنتهك حقوق الأطفال (قائمة العار) وبضرورة مساءلته عن انتهاكاته المستمرة للقانون الدولي وحقوق الطفل الفلسطيني.

ونقلت وكالة «وفا» عن الخارجية قولها في بيان اليوم بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني: إن من حق الأطفال الفلسطينيين العيش بأمان وسلام أسوة بأطفال العالم.

إضافة إلى حقهم في التمتع بالحماية القانونية اللازمة من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري المنتهجة لحقوقهم وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده ومحاسبة مجرمي الحرب على جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني.

في سياق آخر قالت الرئاسة الفلسطينية: إن الرئيس محمود عباس سيتجه إلى ألمانيا «لإجراء فحوصات» ولقاء المستشارة أنجيلا ميركل، حسبما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية.

وحطت مروحيتان أردنيتان في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، أمس الإثنين، لنقل الرئيس الفلسطيني إلى العاصمة عمان، حيث سيغادرها بالطائرة الرئاسية إلى ألمانيا في زيارة رسمية.

ومن جانب آخر أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن الأسير الفلسطيني رشدي أبو مخ (٥٨ عاماً)، بعد ٣٥ عاماً من الاعتقال.

الأسير المحرر أبو مخ يُعدّ مَن أسرى الدفعة الرابعة الذي كان من المفترض أن تُفرج «إسرائيل» عنهم وفق اتفاقيات أوسلو، لكنها لم تلتزم بذلك.

ومن جانبها قالت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» إن أبو مخ «خاض تجربة اعتقال مميّزة، عانى خلالها من شتّى أنواع التنكيل والقمع والعزل والإهمال الطبي، ورغم ذلك ظل صامداً وثابتاً مواظباً على المشاركة في المعارك النضالية من داخل الأسر».

وانتشر على مواقع التواصل الاجتماعي بكثافة، فيديو يظهر اللحظات الأولى للإفراج عن الأسير أبو مخ من الداخل المحتل.

وقال الأسير أبو مخ الذي تولّى والداه وشقيقه وحُرم من وداعهم وهو في الأسر، في أولى لحظات حريته: «شعوري لا يوصف، أنا إنسان ولد من جديد».

«المركز الفلسطيني للإعلام» نشر صوراً للأسير أبو مخ، تظهر تغير ملامح وجهه خلال ٣٥ عاماً منذ اعتقاله إلى حين تحرره اليوم الإثنين.

الناشطون والمغردون احتفلوا بخروج الأسير أبو مخ من الأسر بعد ٣٥ عاماً، خسر خلالها والداه وشقيقه، وأعواماً طويلة من حياته، متعرضاً للتعذيب والتنكيل على أيدي قوات الاحتلال.

يذكر أن الأسير رشدي أبو مخ، كان على موعد مع الحرية قبل أسبوعين بعد انقضاء فترة حكمه، إلا أن سلطات الاحتلال قررت تمديد فترة سجنه ١٢ يوماً إضافياً، بذريعة مخالفة سير ارتكبها قبل ٣٥ عاماً ولم يسدد قيمتها.

الاحتلال الإسرائيلي اعتقل الأسير رشدي وابن عمه إبراهيم في ٢٤ آذار ١٩٨٦، موجها إليه مع مجموعة من الأسرى الآخرين وجميعهم من مدينة بيلة الغربية في الداخل المحتل، تهمة اختطاف وقتل الجندي الإسرائيلي موشيه تمام في عام ١٩٨٤.

وكالات

القوات المصرية والسودانية تنهي تدريباً لسلاح الجو يتضمن مهام الاعتراض وتنفيذ هجمات

أعلنت القوات المسلحة المصرية عن اختتام فاعليات تدريب «نسور النيل– ٢» بين الجيشين المصري والسوداني، على أرض السودان.

وقالت القوات المصرية حسب موقع «روسيا اليوم»: إن رئيس أركان حرب الجيش المصري، محمد فريد، شهد مع محمد عثمان الحسين، رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة السودانية، تنفيذ فعاليات ختام التدريب الجوي المشترك، الذي استمرت فعالياته عدة أيام بجمهورية السودان، بمشاركة عناصر من القوات الجوية والقوات الخاصة لكلا البلدين.

وبدأت فعاليات المرحلة الختامية بتقديم عرض تفصيلي تضمن استعراض الأنشطة والفعاليات التي تم تنفيذها في مراحل التدريب المختلفة، للوقوف على مدى جاهزية واستعداد القوات المشاركة في التدريب لتنفيذ أي مهام توكل إليها.

كما تضمنت المرحلة تجهيز وإقلاع عدد من الطائرات المتعددة المهام والمروحيات لتنفيذ مهام الاعتراض والحماية الجوية للقوات، كذلك تنفيذ عمليات الهجوم على أهداف العمق والدفاع عن الأهداف الحيوية، إلى جانب تنفيذ بعض المهام للقوات الخاصة لتصفية بؤرة إرهابية.

وفي سياق منفصل أفاد مسعفون، أمس الإثنين، بمقتل ١٨ شخصاً وإصابة ٥٤ آخرين، باشتباكات بمدينة الجنينة غرب السودان، حسب وكالة «رويترز».

وذكرت الوكالة نقلاً عن مصادر أن اشتباكات بين رجال ميليشيات وأفراد من قبيلة «المساليت» بدأت أمس الأول الأحد، وتصاعدت صباح أمس الإثنين في أنحاء المدينة.

وكان مجلس الأمن والدفاع السوداني قد قرر الأربعاء الماضي، إيقاف عمليات التجنيد والاستيعاب السياسي الذي تنفذه الحركات المسلحة في المدن، وأمر هذه الحركات بإنهاء الوجود المسلح في العاصمة الخرطوم.

وعقب اجتماع اللجنة الفنية لمجلس الأمن والدفاع (السلطة الأعلى في البلاد) بالقصر الرئاسي، برئاسة رئيس أركان الجيش السوداني، الفريق أول محمد عثمان الحسين، قال مجلس السيادة السوداني في بيان له، إن «اللجنة قررت إيقاف التجنيد والاستيعاب السياسي الذي تقوم به حركات الكفاح المسلح في مدن السودان المختلفة إلى حين اكتمال تنفيذ بند الترتيبات الأمنية».

وأشار إلى أن اللجنة قامت بالتنسيق مع «الإسراع في تنفيذ بند الترتيبات الأمنية المتعلقة باتفاق جوبا للسلام». وأضاف: إن «اللجنة قررت إفراغ العاصمة والمدن الرئيسة من مظاهر الوجود المسلح».

ولفت إلى أن اللجنة طالبت لجان الأمن بالولايات بحسم الانفلاتات الخارجة عن القانون عبر التنسيق بين جميع الأجهزة.

وبحث الاجتماع أسباب الخلل الأمني في البلاد، كما استعرض الموقف الجنائي للجرائم التي ارتكبت.

وكالات

الوطن
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠ - ٠١١-٣٠٦٥
فاكس: ٢١٣٩٤٩٨ - ٠١١
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦ - ٠٢١ تلبفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧ - ٠٢١
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٠٣١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مقابر الملائكة بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٣٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٣٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٢٣٧٧٥٥ - ٠٤٣ – فاكس: ٢٣١٣٠٩٠ - ٠٤٣
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات

بكين: هكذا تضمن الدول الغربية حماية أمنها الداخلي وتطبيق مبدأ «إدارة الوطنيين»!

مقاطعة هونغ كونغ (عن الإنترنت – أرشيف)

| الوطن – وكالات

أصدرت أعلى هيئة تشريعية في الصين قراراً في وقت سابق من هذا الشهر بشأن تحسين النظام الانتخابي في هونغ كونغ.

في مسعى منها لضمان إدارة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من قبل الوطنيين، والمساعدة على سد الثغرات ومعالجة عيوب النظام الانتخابي الحالي، مما يمهد الطريق للازدهار والاستقرار على المدى الطويل في هونغ كونغ وتنفيذ مبدأ «دولة واحدة ونظامان»، الذي تنتهجه الصين.

وباعتبارها خطوة لحماية التنمية المطردة ومصالح السكان، فإن طرد المتمردين والانفصاليين من الحكومة لضمان إدارة الدولة أو المدينة من قبل الأشخاص الذين يحبونها فقط، أمر شائع في جميع البلدان تقريباً بأنحاء العالم، فالوطنية هي ما يتوقعه أي بلد من موظفيه العامين، وهذا الأمر يشمل الدول الغربية ولا يستثنيها وذلك رغم تدخل هذه البلدان بشؤون غيرها من الدول المستقلة وما تنتهجه من كيل للاتهامات للصين بسبب تطبيقها لمبدأ «إدارة الوطنيين لهونغ كونغ».

وكالة «شينخوا» وفي تقرير لافت لها كاشفت مجموعة من الحقائق حول كيفية تطبيق الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وكندا واستراليا، التي تهاجم نفس مبدأ «إدارة الوطنيين» بغية حماية أمنها القومي، فيما تعمد على التدخل وخرق سيادة الدول ومحاولة فرض أشخاص موالين لها ليفنذوا سياساتها ويعملوا تحت إمرتها.

ومما لايدركه الكثيرون فإن الوطنية هي المعيار الأساسي لجميع المسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة، والتي تحظر صراحة على الأشخاص تولي المناصب العامة إذا انتهكوا واجب الولاء، كما يحدد القانون الأمريكي بوضوح الالتزام الأساسي للخدمة العامة، وأول مبادئه العامة هو التعهد بالولاء لدستور الولايات المتحدة وقوانينها.

ووفقاً لـ «القائمة السلبية» لقانون الولايات المتحدة، لا يسمح لأي شخص بالخدمة في حكومة الولايات المتحدة، إذا «دعا إلى الإطاحة بالشكل الدستوري للحكومة، أو شارك في إضراب ضد الحكومة، أو شارك في منظمة تشارك في مثل هذه الأنشطة، ويطلب من الموظفين في حكومة الولايات المتحدة بموجب القانون كتابة إفادة خطية تؤكد عدم توفر أي من الشروط المذكورة أعلاه لديهم، والذين يدلون ببيانات كاذبة يتعرضون لعقوبات جنائية، كما ينص دستور الولايات المتحدة والقانون الجنائي بوضوح على أن الأشخاص الذين يرتكبون جرائم مثل أعمال الشغب والخيانة لن يكونوا قادرين على تولي أي منصب في الولايات المتحدة.

لدى كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الكونغرس الأمريكي سجل القانون الأمريكي، لجان أخلاقية مستقلة يناط بها المراقبة والتحقيق فيما يتعلق بارتكاب أعضاء الكونغرس أعمالا تخل بالولاء للولايات المتحدة.

وفي تاريخ الولايات المتحدة، تم طرد ١٨ عضوا في الكونغرس لعدم ولائهم للبلاد.

وبموجب المادة السادسة من دستور الولايات المتحدة، يلتزم أعضاء الكونغرس الأمريكي وجميع المسؤولين التنفيذيين والقضائيين التابعين للحكومة ولالولايات بموجب القسم، أو إقرار بتأكيد دعم هذا الدستور، كما ينص قانون الولايات المتحدة على وجوب أداء اليمين على جميع الأشخاص الذين يشغلون مناصب عامة، ولا يمكن اعتبار أداء القسم من دون جدية بمثابة رفض لأداء اليمين فحسب، بل يؤدي أيضا إلى عواقب وخيمة.

وفي الولايات المتحدة عدد كبير من التشريعات الانتخابية، وخلال العامين الماضيين، قدم أعضاء الكونغرس أكثر من أربعين مشروع قانون لتحسين النظام الانتخابي، وفي نفس اليوم الذي أعلنت فيه أعلى هيئة تشريعية في الصين عن جدول أعمالها لتحسين النظام الانتخابي في هونغ كونغ بتوقيت بكين، أقر مجلس النواب الأمريكي «قانون من أجل الشعب» لتحسين النظام الانتخابي وضمان أمن الانتخابات.

وحسب القانون الأميركي فإن الحكومة الفيدرالية الأمريكية مسؤولة عن تحسين النظام الانتخابي في البلاد، وفي وجود قواعد انتخابية محددة، فإنه يضمن انتخاب «الوطنيين» فقط، ومن حيث الأهلية، يحظر صراحة على الأشخاص الذين يتهتكون واجبات الولاء، الترشح لأي منصب، والا يتعرضون لعقوبات جنائية، كما أن نظامها الانتخابي يحد من التأثير الأجنبي على المرشحين أثناء العملية الانتخابية، فعلى سبيل المثال، يحظر القانون الفيدرالي للحملات الانتخابية صراحة على الرعايا الأجانب تقديم الدعم المالي لأي انتخابات سياسية بأي شكل، وينص قانون تسجيل الوكلاء الأجانب على ضرورة تعريف الوكلاء الأجانب بأنفسهم عند التواصل مع المرشحين.

وبغض النظر عن قواعد الانتخابات الرسمية، فإن ثقافة الانتخابات القائمة على الوطنية هي أيضا جزء من «قواعد اللعبة» التي يجب على المرشحين الالتزام بها.

ومن أجل كسب دعم الناخبين، يجب على المرشحين من مختلف الأطراف أن يبذلوا قصارى جهدهم لإظهار وطنيتهم في الحملات، فعادة ما يكون للجمهور توقعات عالية ومتطلبات صارمة تجاه وطنية المرشح.

الضوابط الصارمة التي تضعها الولايات المتحدة بخصوص « إدارة الوطنيين»، تنفذ مثلها وأكثر بريطانيا والتي تضع متطلبات واضحة لولاء الموظفين العموميين للبلاد.

ولقمع جرائم مثل الاتصال والتخريب والتواطؤ مع القوى الخارجية والكشف عن الأسرار الوطنية، ولضمان ولاء الناس للبلاد وحماية الأمن القومي، حيث سنّت بريطانيا مجموعة من القوانين بما في ذلك قانون الخيانة ١٣٥١، قانون جناية الخيانة ١٨٤٨، وقانون الأسرار الرسمية ١٩٨٩.

وتطبق هذه القوانين بالتساوي على موظفي الخدمة العامة، وستُفرض عقوبات إضافية عليهم في حال ارتكبوا جرائم ضد الأمن القومي.

وإذا أدين موظف عمومي بتهمة الخيانة، فسوف يفقد تلقائيا مستحقاته من المعاش التقاعدي، بالإضافة إلى العقوبات التأديبية المعتادة.

على أنه «على الأعضاء واجب أن يكونوا مخلصين ويدينوا بالولاء الحقيقي لصاحبة الجلالة الملكة وورثتها وخلفائها» و «على الأعضاء واجب عام للعمل من أجل مصالح الأمة ككل».

وينص قانون إدارة الخدمة المدنية أيضا على أن «موظفي الخدمة المدنية هم موظفو التاج ويدينون بواجب الخدمة المخلصة للتاج بصفته رب العمل».

ويتألف نظام القسم البريطاني من مجموعة من الأعمال تشمل مجموعة واسعة من الأشخاص.

وتنص العديد من القوانين، على شروط للموظفين العموميين لأداء القسم، وتشترط أن يتم أداء القسم رسمياً وعلنياً، وإذا رفض أي موظف أداء هذا القسم، فيجب عليه أن يخلي مكتبه إذا كان قد دخل بالفعل مكتبه، ويصبح غير مؤهل إذا لم يكن قد دخله.

في بريطانيا، تلعب الحكومة المركزية دورا رائدا في الانتخابات المحلية للحفاظ على الأمن الانتخابي الوطني والنظام الدستوري وكدولة موحدة، يتم تحديد النظام الانتخابي لكل منطقة من قبل الحكومة المركزية لبريطانيا.

وفي الوقت الحاضر، سنت بريطانيا أكثر من ٢٠٠ قانون وأمر وقاعدة تتعلق بانتخاب أعضاء البرلمان ورؤساء البلديات ومفوضي الشرطة والجريمة في إنجلترا واسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية.

على سبيل المثال، بأعلى درجة من الحكم الذاتي، تم تحديد النظام الانتخابي في اسكتلندا بموجب قانون اسكتلندا الذي أقره البرلمان البريطاني في ١٩٩٨ وتم تعديله في ٢٠١٢.

تقيد بريطانيا بصرامة التبرعات الأجنبية لأحزابها أو أي فرد أن يدعي لنفسه حق ممارسة السيادة الوطنية، ويسرد القسم الرابع من القانون الجنائي الفرنسي مختلف الجرائم ضد الأمة والبلد والسلام والعقوبات المقابلة، بما في ذلك الجرائم ضد مؤسسات الجمهورية أو سلامة التراب الوطني، والجرائم ضد السلم العام، والخيانة والتجسس وغيرها.

ونص دستور فرنسا أيضاً على أن الأحزاب والجماعات السياسية يجب أن تسهم في ممارسة حق الاقتراع، وأن يتم تشكيلها وتباشر أنشطتها بحرية، كما يجب عليها أن تحترم مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية.

وأنشأت فرنسا جهازا خاصا للإشراف على الانتخابات لأداء وظيفة المراقبة.

وعلى المستوى المركزي، هناك لجنة رقابية وطنية مشكلة من قبل وزارة الداخلية، مسؤولة عن الإشراف على العملية الانتخابية الوطنية ومراعاة المبادئ الأساسية للانتخابات في الحملة الانتخابية.

أما في كندا فتحدد مدونة القيم والأخلاقيات للقطاع العام الصادرة عن الحكومة الكندية في عام ٢٠٠٢ واجب الولاء على الموظفين العموميين وتقييدهم من انتقاد الحكومة الكندية علنا.

وأي مخالفة لذلك قد تؤدي إلى الفصل. وينص قانون الدستور لعام ١٨٦٧ على أنه يتعين على كل عضو في مجلس الشيوخ أو مجلس العموم في كندا قبل استلام مقعده أن يؤدي اليمين أمام الحاكم العام أو أي شخص يفوض من قبله، كما يتعين على كل عضو في المجلس التشريعي أو الجمعية التشريعية أخرى مقاطعة قبل استلام مقعده أن يؤدي اليمين أمام نائب حاكم المقاطعة أو شخص يفوض من قبله.

وينص الدستور أيضاً، على نزع الأهلية عن عضو مجلس الشيوخ إذا أقسم أو أعلن أو أقر الولاء والطاعة والالتزام لقوة أجنبية، أو قام بفعل أصبح بموجبه أحد مواطني أو رعايا قوة أجنبية أو أصبح من حقه حيازة حقوق أو امتيازات أحد ر